

ياة الجديدة [2/2]

ورفع أسعار السلع والخدمات الأجنبية حال استيرادها، ما يشجع على خفض الواردات، ويؤدي بالتالي إلى نوع من التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات إلى حد كبير.

أما السياسات المالية - الليبرالية الجديدة - فقوامها تقليص إنفاق الحكومة الاجتماعي - على الدعم الأساسي والتعليم والصحة - مقابل انخفاض مستويات ومعدلات الضريبة المفروضة على الشرائح الدخلية العليا.

هذا البناء الفكري الضخم، الذي تم نقله إلى مصرنا العزيزة مؤخراً، سواء بدفع من «الصدوق» أو بغير دفع منه، يتجاهل الأخطاء الكامنة في هيكل هذا البناء. فالتوازن الإسمي أو النقدي يتم في هذه الحالة - إذا كان يتم أصلاً - من دون اهتمام موازن بالتوازن للاقتصاد العيني أو الحقيقي، أي التوازن القائم على التوسع المبرمج في القطاعات الإنتاجية الأعلى قدرة على توليد الناتج بكفاءة في الأجل الطويل، وهي الصناعة التحويلية والزراعة الأساسية والخدمات القائمة على العلم والتكنولوجيا. لذلك تتم السياسات النقدية والمالية في بيئة غير منتجة وغير إنتاجية. فارتفاع أسعار الفائدة وتراكم المدخرات لدى الجهاز المصرفي في صورة ودائع لأجل، يحد من استثمارها المنتج لأشخاص القطاعين العام والخاص الراغبين والقادرين على الإنتاج وفق خطة قومية شاملة مفترضة.

و

التحول الهيكلي للاقتصاد باتجاه تنمية القطاعات الإنتاجية هو في مقدمة البرنامج اليساري

يجب التحول عن اوهام ما يسمى «الاقتصاد الحر» إلى الاقتصاد الموجه

و

وإن خفض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى رفع أسعار الواردات. في الاقتصاد المصري المعتمد بدرجة عالية على الواردات من جميع الأنواع: استهلاكية ووسيلة واستثمارية. ما يؤدي إلى اتصال موجات متتابعة من ارتفاعات الأسعار. ومع انسحاب الدولة من الوظيفة الاقتصادية - الاجتماعية، تصعد الأسعار انطلاقاً من ارتفاع هوامش الأرباح لاحتكارات القلة، من دون ضوابط حقيقية لتحديد تلك الهوامش من قبل الدولة، ما يضع العبء الرئيسي على المستهلك النهائي - من بين كاسي الأجرور والمرتبثات غير القادرين بطبيعة الحال على تعويض أثر التضخم على مستويات دخولهم الحقيقية. وفي كلمة، يؤدي خفض قيمة العملة المحلية إلى رفع قيم الواردات دون أن يؤدي إلى تطوير الصادرات، نظراً إلى ضيق قاعدة الأنشطة الاجتماعية، وغياب خطة اقتصادية فعالة تحدد أولويات صارمة للإنتاج بدءاً من تصنيع المنتجات التي تحل محل الواردات تدريجياً على مدى زمني معقول.

أما خلل هيكل الضريبة لمصلحة الأغنياء، وتقليص أو إلغاء الدعم الموجه للأغلبية الاجتماعية (80% أو 90% من السكان) فإنه يؤدي إلى تفاوت اجتماعي واسع النطاق عميق. وأما إطلاق آليات السوق الحرة دون تدخل فعال من الدولة، وفتح باب الخصخصة، مرة أخرى، بدلاً من توسيع قاعدة النشاط المنتج للقطاع العام فإنه

كان جِدَتِ النقدية والليبرالية الجدد إلقاء اللوم على الفقراء وعلى الدور الاجتماعي للدولة (أف ب)



يؤدي إلى تعميق الركود. وبذلك يتألف التضخم السعري مع الركود الإنتاجي لتقوم «حلقة خبيثة» و«دائرة شريرة»، لا فكك منها إلا بانتهاج سياسة نقيضة لليبرالية الجديدة، وفق برنامج متناسق ليسار. وهذا ما نشير إليه بإيجاز في مقالنا المقبل. وهو الأخير في هذه السلسلة.

برنامج اقتصادي ليسار مقابل البرنامج النيوليبرالي

«لا يفكر الحديد إلا بالحديد». هكذا قالوا، ونحن نقول: إن حديد «الليبرالية الجديدة» القاسي لا يفكر إلا حديد اليسار، فما حديد أو حديد اليسار؟ وهل من بنود فارقة وعلامات فاصلة في برنامج اليسار، يصلح رداً مقترحاً لمواجهة إخفاق الليبرالية الجديدة، تلك التي انتشرت كانتشار النار في الهشيم مؤخراً في مصر، سواء كسياسة أو كخيار فكري، يشنغلان على مستوى التطبيق وعلى صعيد تكوينات النخبة المثقفة وخاصة منها تلك العاملة في مهنة البحث الاقتصادي والتعليم الجامعي سواء في جامعات العاصمة. حكومية أو خاصة. أو جامعات «الأقاليم»...؟

في ما يلي نرصد أهم النقاط التي يمكن إثارها في هذا الشأن:

1- استعادة معالم الوظيفة الاقتصادية - الاجتماعية للدولة في مجال «الحنق» على أبناء الغالبية الاجتماعية للشعب، من خلال العمل - عبر الزمن - على تلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية، المادية منها والروحية، حاجات الغذاء والسكن والكساء والدواء، والتعليم والصحة والنقل والاتصال الإبداعي.

2- استعادة جوهر المنهجية التخطيطية، عبر تخطيط الإنتاج والاستثمار والتشغيل والتجارة الخارجية، لمقابلة متطلبات التحول الهيكلي للاقتصاد باتجاه صيرورة اقتصاد مصر «اقتصاداً صناعياً جديداً» ثم «اقتصاداً مصنعاً حديثاً»، في إطار الثورة العلمية. التكنولوجية المحددة.

3- الانطلاق من الإرث «الكارثي» للتخفيض الدراماتيكي لقيمة العملة المحلية منذ مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، سعياً إلى تشجيع التحول نحو بناء قطاعات إنتاجية وتصنيعية بديلة للواردات، اعتماداً على ارتفاع تكلفة الاستيراد مقابل تكلفة المنتجات المحلية. ويتطلب ذلك - من بين أمور أخرى - سياسة متناسقة نشطة لدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي.

4- يلاحظ ضعف الإمكانات التصديرية، برغم انخفاض أسعارها المحتملة في الخارج بفعل خفض سعر صرف العملة المحلية مقومة بالعملة الأجنبية، وذلك بالنظر إلى انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي. لذلك يتعين أن تقوم الدولة بإعطاء الأولوية لتوسيع طاقات الإنتاج المحلي، بما فيه القطاعات التي يمكن توجيهها للتصدير،

بدلاً من التفكير في مجرد خفض قيمة العملة Devaluation.

5- ضرورة العمل على توسيع الطاقات الإنتاجية لمشروعات القطاع العام إلى جانب تشجيع القطاع الخاص الصغير والمتوسط في القطاعات الأعلى إنتاجية، وفق المخطط الإنتاجي والصناعي الذي تضعه الدولة وتصمّم من أجله حوافز إيجابية وسلبية لتوجيه المنظمين صوب الأولويات المحددة، من حيث الحوافز الإيجابية والسلبية، ومنها ما هو ضريبي أو ائتماني ونقدي وصرفي ومصرفي... إلخ.

كل ذلك، بدلاً من صرف الجهد الذي تبذله حالياً الدولة النيوليبرالية (بالحوافز الضريبية المتنوعة و«الشبكات الواحد») للعمل من أجل مجيء المستثمر الذي لا يجيء...! فيما قد يشبه ما أشار إليه صمويل بيكيت في مسرحيته الشهيرة «في انتظار غودو»!

6- وضع سياسة ضرائبية كفوءة من خلال تطبيق التصاعد الفعال لشرائح الضريبة، بما يكفل الحصول على حق المجتمع من رجال المال والأعمال والمهنة الحرة العليا، واستخدام حصيلة الضريبة «المباشرة» لتمويل الدعم والخدمات الأساسية لغالبية المجتمع المنجحة.

إن المنطلقات الأساسية لبنود هذا البرنامج اليساري واضحة تماماً: أولها تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد باتجاه تنمية القطاعات الإنتاجية، وبخاصة الصناعات التحويلية، وبصفة أخص الصناعات المنتجة للسلع والخدمات التي تحل محل الواردات عبر عمل مرحلي ممنهج.

لا بأس لدينا من العمل على تحقيق التوازن للموازنة العامة للدولة، ولكن ليس من خلال اعتصار جهد الغالبية الاجتماعية، وإنما بالتوزيع العادل للأعباء، وفق تفاوت القدرات، بما يحق الإنصاف equity.

ثانية المنطلقات، العمل على التقدم من الإنصاف - على طريق العدالة الاجتماعية Social Justice - بشكل تدريجي - عن طريق مزج الإنصاف بالمساواة equality بمعنى تكافؤ الفرص، وبخاصة الفرص التعليمية والتدريبية والصحية، لاكتساب رأس المال المعرفي المؤهل لكسب الدخل المنتجة.

ثالثة المنطلقات، التحول عن أوهام ما يسمى «الاقتصاد الحر» و«السوق الحرة» إلى الاقتصاد الممنهج أو الموجه، المخطط تخطيطاً قومياً شاملاً، يراعى منطلق قوى السوق مع توظيفها لخدمة الأولويات التنموية بمعناها الشامل. يدخل في ذلك ضرورة تدخل الدولة بوضع سياسات فعالة وأدوات تنفيذية لنظم التأمين الاجتماعي والصحي، و«التعليم للجميع»، و«إدارة المواهب» للمتفوقين. كما يدخل في ذلك تحديد هوامش الأرباح والنفقات وضبط المستويات السعرية وفق المعايير الصحيحة، بصرامة لا تخطئها العين البصيرة.

* أستاذ في معهد التخطيط القومي في القاهرة

معينة وأيضاً للعب دور الوسيط بين المؤرخ (المؤرخ ليس مجبراً على تبسيط الخطاب التاريخاني للجمهور) والجمهور وطبعاً من أنجديات مهمة الصحفي أنه وسيط médiateur.

نقل الأحداث والأخبار مسألة لا تخلو من التلاعب بالجمهور (manipulation) وفق آليات صناعة الأخبار والإعلام. والكل يعرف أن تلك الصناعة قد لا تخلو في أحيان كثيرة من تركيب وإعادة تركيب وصنصرة وتعديل ذاتي في تطابق مع مقولة «خط التحرير». وهذا السلوك قد لا يغري كثيراً المؤرخ، بل يمكن أن يدفع المؤرخ إلى فتح سجلات «مأكرة» بينه وبين الإنتاج الصحفي الإعلامي كي يضمن القدر الأقصى من الصرامة والوضوح والموضوعية، وهذا ضروري في رأيي لأنه ضامن لتلك الشفافية و«القداسة» التي يتم إضافتها على كتابة التاريخ، إذ . في آخر المطاف. يجب أن نرتكز إلى شيء ما صلب حتى لا تنهشم الذاكرة.

* صحافي تونسي

«عدواً» للتعريف الديموقراطي الحديث للصحافة. وأنا أرى في هذه النقطة أن التقاطع بين الصحفي والمؤرخ في كتابة التاريخ الراهن إنما هو تقاطع خاص بالمجال الحضاري التاريخي الذي يسمى الغرب، لأنه استوفى شروط التطور وفق المنهج الذي وضعه هو ونُتبعه نحن، ووصل إلى مرحلة يمكن فيها «التجربو والمغامرة» بترك كتابة التاريخ الراهن مشتركاً بين الصحفي والمؤرخ.

يجب أن نعترف بشيء هنا، يمكن أن يتفطن إليه دارس الصحافة والاتصال بشكل بيديهي في غالب الأحيان، وهو اختلاف الجمهور. للصحفي جمهور يسكنه في ذهنه ويتشارك معه في الكثير من المناسبات في صياغة الخطاب الإعلامي عبر آليات التفاعل الحديثة والتكنولوجية. أما المؤرخ فجمهوره يحمل طبيعة أخرى، قد يكون جمهوراً من الباحثين أو الراغبين في البحث والنش التاريخي، وقد يكون الصحفي ذاته من الصفوف الأمامية لجماهير المؤرخ لحاجته إلى تفسيرات

و

حسم الغرب منذ بداية القرن العشرين ماهية الصحفي وماهية الصحافة بشكل تام تقريباً

و

وما تلى ذلك الحدث من تطورات قد تشبه الأمثلة المذكورة في استنطاق التاريخ من خلال آليات العدالة الانتقالية وغيرها، لكن ذلك لا يعدو أن يكون «خبراً» بالنسبة إلى الصحفي حسب فلسفة الإخبار التي يعمل وفقها، ولكنها مادة تاريخية تخضع لمناهج الفحص التاريخي بالنسبة إلى المؤرخ المحترف. فحتى وإن كانت العدالة الانتقالية «فرصة» لكتابة التاريخ الراهن إلا أنها لا تخضع للنظرة نفسها بالنسبة إلى الصحفي وكذا بالنسبة إلى المؤرخ.

ومن ناحية أخرى، فقد حسم الغرب منذ بداية القرن العشرين ماهية الصحفي وماهية الصحافة بشكل تام تقريباً، أما المنطقة المحترمة من المحيط الأطلسي إلى الخليج لم تتمكن بعد من الوصول إلى ذلك الحسم نظراً إلى وجود مجتمعات لا يمكن لها أن تهضم الصحافة كفسلفة وسلطة ومهنة ومجال بحث (هي مجتمعات كارهة للصحافة لأسباب حضارية)، فكيف لهذا المجال أن يسلم أمانة حساسة وهي كتابة التاريخ الراهن لصحفي قد يكون هو ذاته

سياق ما حدث في نهاية الحرب العالمية متى مرت أوروبا من حقبة من إلى حقبة أخرى بعد محاكمات نورمبرغ وتدوين تاريخ الفترة النازية الذي خضع بدوره إلى إشكالات في كيفية تدوينه في تلك اللحظة، نظراً إلى تأثير الجميع بما حدث في الحرب، وحتى الصحفيين ممن كتبوا ذلك التاريخ ضمن الاعترافات والمحاكمات فإن إنتاجاتهم كانت مرتبكة في أحيان كثيرة.

وينطبق الأمر ذاته على نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي ومن قبلهما انهيار جدار برلين، ثم نظام الأبارتهايد والفصل العنصري في جنوب أفريقيا (إلخ..). كلها أمثلة تؤكد أن ظهور كتابة التاريخ الراهن مرتبطة بمجال انتقالي مشحون بالعلامات السياسية والإنسانية والانطباعية وربما العاطفية أيضاً، ولهذا فإن إيماني لا يزال راسخاً في منهجيات كتابة التاريخ المعهودة والتي من بين شروطها البرود وأخذ المسافة اللازمة وانتهاء الفعل التاريخي.

صحيح أن ما حدث في تونس سنة 2011